

عند إصداره
على تأسيس الكلية
عند تأسيس الكلية



عدد مزدوج
السابع والثلاثون - الثامن والثلاثون
2018/2017

جامعة محمد السادس

كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط

جامعة محمد السادس

السابع والثلاثون - الثامن والثلاثون
عدد مزدوج

2018/2017



كاد أبج
قراقر
للطباعة والنشر

رقم الإيداع بالخرانة العامة 1977/1
الرقم الدولي الموحد : 0851 - 1160

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط

مجلة محكمة تصدر مرة كل سنة

المدير : جمال الدين الهاني

هيئة التحرير

عمر أفا

أسية بنعدادة محمد الظريف

أحمد بوحسن محمد فتحة

قاسم الحسيني يمينة القراط

عبد السلام الداظمي موسى كرزازي

محمد السيدي محمد المغراوي

عبد الله نجمي

تعبر الأفكار الواردة في المقالات عن آراء أصحابها

مجلة

كلية الآداب
والعلوم الإنسانية

الرباط

مجلة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الرباط

عدد مزدوج
السابع والثلاثون - الثامن والثلاثون

2018/2017

اللجنة العلمية

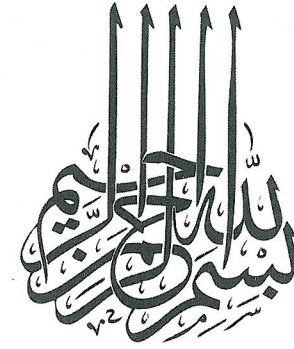
مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط

عبد الله العروي	التاريخ والدراسات الحضارية	كلية الآداب الرباط	المغرب
محمد القبلي	التاريخ والدراسات الحضارية	كلية الآداب الرباط	المغرب
إبراهيم بوطالب	التاريخ والدراسات الحضارية	كلية الآداب الرباط	المغرب
عباس الجراري	الأدب المغربي والفكر والحضارة	كلية الآداب الرباط	المغرب
محمد بنشريف	الأدب الأندلسي والتحقيق	كلية الآداب الرباط	المغرب
عبد الحميد عقار	الأدب الحديث والرواية	كلية الآداب الرباط	المغرب
أحمد المتوكل	اللسانيات	كلية الآداب الرباط	المغرب
إسماعيل العلوي	الجغرافيا	كلية الآداب الرباط	المغرب
محمد سبيلا	الفلسفة	كلية الآداب الرباط	المغرب
كمال عبد اللطيف	الفلسفة	كلية الآداب الرباط	المغرب
مصطفى الجوهري	اللغة العربية والمخطوط	جامعة بوردو	فرنسا
أحمد حيدوش		جامعة الجزائر	الجزائر
إبراهيم بنمراد	الدراسات المعجمية	جامعة منوبة	تونس
صلاح فضل	الدراسات الأدبية والبلاغة	جامعة القاهرة	مصر
المختار ولد باه	الأدب العربي في الصحراء	جامعة شنقيط الحرة	موريتانيا
إبراهيم السعفين	الأدب الحديث	فلسطين/ جامعة الشارقة	الإمارات
أحمد الهدلاق	الأدب القديم	جامعة الملك سعود	السعودية
محسن جاسم الموسوي	الأدب المقارن	جامعة كولومبيا نيويورك	و.م.أ
عبد الحميد هرامة	الأدب الأندلسي	جامعة بنغازي	ليبيا
نوري الجراح		جامعة دمشق	سوريا
نوال حلوة	اللسانيات	ج. الأميرة نورة بنت عبد الرحمن	السعودية
همزة حسن	المعجم	جامعة بيروت	لبنان
سعيد الحرثي	باحث في علم الاجتماع		سلطنة عمان
علي يوسف	اللغة العربية وأدب الطفل	جمعية حماية اللغة العربية	الإمارات
جعفر الهادي	الأدب القديم	وزارة التربية الوطنية	البحرين
ليلي السبعان المقالح	اللسانيات	جامعة الكويت	الكويت

فهرس المحتويات

بحوث أساسية

- 9 أي دور للشباب المغربي في مجتمع المعرفة
مصطفى حدية
- 37 المشافهة والتقطيع مدخلا للوعي الأحر في
محمد حساوي
- 69 مبادئ النظرية المصطلحية القديمة
عايدة البصلة ومحمد سيدي
- 93 نظام الحركات في العهد الموحد
الحسين اسكان
- 117 الحركة أسلوب للحكم في العصر الوسيط، نموذج الغزوات
عند الأمويين في الأندلس
محمد حقي
- 139 من الطريقة الصوفية البجلية إلى البجلية (قراءة جديدة في المصادر
والمواطن)
محمد الصالحي
- 169 نظرات منهجية في الانتاج التاريخي للأستاذ العربي مزين
محمد حمام
- 179 أثر القراءات القرآنية في ترجيح الحكم النحوي: دراسة في كتاب الإنصاف
لابن الأنبار
نور الدين دريم
- 215 العمارة الدينية خلال العهد العلوي المبكر: مميزات ورموز ودلالات
مدينة المغاري
- 237 حركة الزندقة وأثرها السياسي والثقافي في التاريخ الإسلامي
أحمد عبد الكريم المشهداني



- المجلة : مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط
- عدد مزدوج : السابع والثلاثون سنة 2017 / الثامن والثلاثون سنة 2018
- مشورات : كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط
- الطبع والإخراج : دار أبي رقرق للطباعة والنشر - الرباط
- حقوق الطبع : © محفوظة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
بمقتضى الفصل 49 من ظهير (1970/7/29)
- التسلسل الدولي : ISSN 0851-1160
- الإيداع القانوني : 1977/1
- ردمك : 9981-59-069-X
- الطبعة الأولى : في سنة 1441هـ / 2019 م

بحر العلوم

271 تهئية الأرياف وتنميتها في إطار الجهوية المتقدمة بالمغرب
موسى كرزازي

299 المنظور التيماتي في خطاب الطفولة «حكايات المداد» لعبده خال،
«دراسة تطبيقية».....

329 منال بنت صالح المحيميدي
من ملامح الخطاب الشعري.....
منور بوبكر

نصوص ووثائق

349 المعاملات التجارية بالمغرب الأقصى من خلال مخطوط «رواج السكة
بالزيادة»، للمشرقي.....
حمدادو بن عمر

دراسات وعروض بيبليوغرافية

367 الدليل الجذاذي للمخطوطات والوثائق الأمازيغية المصادر المكتوبة
بالحرف العربي في منطقة سوس، تأليف الأستاذ: عمر أفا.....
محمد حمام

371 البحر بين التجلي والخفاء في شعر ابن سهل الإشيلي.....
زاهر بن بدر الغسيني

399 قراءة في كتاب «قصور ومسالك جبال نفوسة» لابراهيم أوسليمان
أشماخي.....
حسن حافظي علوي

في ذمة الله

419 الأستاذ عثمان بناني

420 الأستاذ عبد اللطيف الشاذلي

422 الأستاذ الراجي التهامي

425 قواعد النشر بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط

427 هيئة تحرير المجلة

• مروج الذهب، للمسعودي 3-359، تح: محمد مفيد قميحة، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1986.

• المعارف لابن قتيبة، تح: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

• معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 3420.

• مفاتيح العلوم للخوارزمي، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت.

• الملل والنحل على هامش الفصل لابن حزم، 2، 86، دار الفكر بيروت.

• النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، تعليق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت 1992، 1-424.

• نكت الهميان، صلاح الدين الصفدي، المطبعة الجمالية بمصر.

• وفيات الأعيان، لابن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر - بيروت 3-155.

• القاموس مادة (زنديق)، ترتيب: الطاهر أحمد الزاوي، الدار العربية للكتاب.

تهيئة الأرياف وتنميتها في إطار الجهوية المتقدمة بالمغرب

كرزازي موسى
كلية الآداب، الرباط

مقدمة

لابد من التذكير بالتحويلات الإيجابية في العالم الريفي منذ نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، وخاصة في بعض المناطق الساحلية والسهلية والمجاورة للمدن الكبرى. لكن رغم ذلك، لازال العالم القروي يعيش عدة اختلالات وجب معالجتها في ارتباط مع عالم الحواضر وفي إطار الأوراش التنموية المفتوحة أو المنتظرة (الجهوية المتقدمة أو الموسعة، مخطط المغرب الأخضر، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مخططات وبرامج التنمية...).

إشكالية الموضوع: تعيش ساكنة المغرب "العميق" في الجبال والهضاب والسهول والمناطق الجافة وشبه الجافة (الواحات) ظروفًا صعبة لعدة أسباب منها ضعف الموارد وسوء استغلالها أو هدرها في أحيان أخرى، والخصائص التي تعاني منه الساكنة، المتراكم على مستوى الخدمات خلال عدة عقود؛ كيف يمكن تجاوز النقائص والاكراهات والاختلالات بأرياف المغرب، واستثمار مؤهلاتها وإمكانياتها وحسن تدبير مواردها، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي؟ الواقع

يبين بأن الحاجة ملحة للتفكير في حاضر ومستقبل الأرياف المغربية بارتباط وتفاعل مع المدن في إطار الجهوية المتقدمة.

هدف الموضوع ومنهجيته: نسعى من وراء هذا المقال تقديم تشخيص عام لمستوى تطور الأرياف المغربية، لإبراز أسباب تنامي الفقر رغم الجهود المبذولة، قصد اقتراح حلول، لمواكبة وتسريع تهيئة العالم القروي قصد بلوغ تنميته. إن الهدف الاستراتيجي من التدخلات الإرادية، هو تحسين ظروف عيش ساكنة الأرياف اقتصاديا واجتماعيا، وصون كرامة المواطنة والمواطن القاطنين بها حتى لا يشعروا بالغبن، كمواطنين من الدرجة الثانية.

ومنهجيا تم الاعتماد في معالجة الموضوع على التوثيق المرتبط بالإشكالية، والاستفادة من بعض التجارب الميدانية في تدبير المجال ومشاريع البحث الجارية في إطار مجموعة البحث حول الأرياف بجامعة محمد الخامس⁽¹⁾، وباحتكاك وتعاون مع بعض الجمعيات الفاعلة في الميدان، في مقدمتها "جمعية تنمية عالم الأرياف".

سنعالج في هذا المقال محورين أساسيين : الأول يركز على تشخيص عام بشكل تكميلي للواقع الحالي لمختلف المجالات الريفية (الساحل، الجبال، الهضاب والسهول، والواحات والمناطق الشبه جافة والجافة). والمحور الثاني، يشمل تفسير المظاهر الاختلالات بالعالم القروي، واقتراح بعض الحلول لتهيئة الأرياف وتنميتها في تكامل وتفاعل مع المدن، وفي علاقة مع مخطط المغرب الأخضر، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبارتباط مع الجهوية المتقدمة التي شرع في تطبيقها بالمغرب، منذ منتصف 2015.

(1) للإطلاع على الرصيد العلمي والبيداغوجي لمجموعة البحث حول الأرياف يرجع إلى مؤلف تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب : أبحاث وتدخلات، (تنسيق المختار الأكحل، عبدالعالي فاتح، محمد حنزاز)، كلية الآداب والعلوم والإنسانية ومعهد الدراسات الإفريقية بجامعة محمد الخامس الرباط والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير 2016. راجع الموقع الإلكتروني للمجموعة: www.gremr.org أو www.gremr.ma

المحور الأول: تشخيص عام لعالم الأرياف

1. التباين الثلاثي لمستويات التنمية: بالجهات والأقاليم والدوائر والجماعات القروية

من خلال تشخيص عام ومركز لمعاناة ساكنة المغرب العميق، يتبين قلة الإمكانات المخصصة والمرصودة لمعظم الجماعات القروية، التي تقتصر عادة على ما تتلاقاه من دعم الدولة الخاص بنصيبها في الضريبة على القيمة المضافة المخصصة للجماعات (TVA)، مما ينعكس سلبا على خدماتها، نظرا للنقص الحاد في التجهيزات الأساسية التربوية والصحية والثقافية. فساكنة المناطق المتضررة ومنها الدواوير المعزولة التي لا تصلها السيارة العادية، تستعمل فقط البغال لنقل السلع وأحيانا السيارات ذات الدفع القوي؛ ومنها قرى ودواوير معلقة بحوض غيغاية بالأطلس الكبير الغربي، التي تعيش ساكنتها شظف العيش، التي تزيدها هشاشة، ضعف البنيات التحتية، من نقص في الطرق المعبدة والقناطر وشبكة التطهير. ينجم عنها صعوبة الحصول على الخدمات الضرورية، ونقص وهدر لتعليم أبناء وبنات الدواوير النائية، وضعف الخدمات الصحية لقلة المستوصفات الصحية في غياب الموارد البشرية من أطباء وممرضين وممرضات، وكذا قلة أو انعدام الملاعب والقاعات الرياضية كدور الشباب؛ التي كان بإمكانها لتوفرت، صقل المواهب في المسرح والفن والرسم والرياضة والترفيه. كما يعاني الفلاحون من مشكل خزن وتسويق إنتاجهم؛ حيث تتعرض منتوجاتهم إلى التلف، في غياب قاعات للتبريد لحفظ المنتج كالتفاح مثلا.

يضاف إلى هذا الخصاص، مشكل التلوث الناتج عن استعمال المبيدات والأسمدة الكيماوية، وكذا الضغط على التربة عند استعمال آلات فلاحية ثقيلة كالجرارات التي تضغط عليها بقوة فتقضي على التربة، أو يحدث انجرافها، خاصة عند نشوب حرائق في السفوح الجبلية، ومنها الجبال المجاورة لشفشاون، فتصبح عارية من الغطاء النباتي، معرضة للتعرية.

المستويات الثلاثة للتنمية بالأرياف المغربية

يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات متباينة للتنمية بالعالم القروي على أساس أوضاع كل منها، حسب مؤهلاتها الطبيعية وحيويتها الاقتصادية وأوضاع ساكنتها الاجتماعية.

أ- أرياف سرعة تنميتها بطيئة؛ تعاني من مشاكل يومية تهم أبسط وسائل العيش؛ كالقنطرة والمستوصف والطريق لفك عزلتها في المغرب العميق؛ وهو ما ينطبق على مناطق تقع في أعماق الجبال المغربية والواحات والسهوب. على سبيل المثال جماعة أنكال بجوار أمزميز وتاحناوت بالأطلس الكبير الغربي (صور من الميدان في الملحق). وهذا لا ينفي أن تكون جماعات قروية قريبة من الحواضر كـ"السهول" في ضواحي الرباط سلا، وتعاني من الفقر والامية، رغم أنها لا تشتكي من العزلة القروية. بل إن قربها من العاصمة وسهولة التنقل يساهم في تسريع مسلسل الهجرة القروية نحو المدن.

ب - أرياف تتطور بوتيرة متوسطة؛ لكونها تتوفر على إمكانيات لا بأس بها، لكنها في حاجة إلى تطوير بعض القطاعات الاجتماعية لتعميم عوامل التنمية على كل ساكنتها، وفيها ينتشر الفقر، ونسبة عالية من الأمية وبعض الأمراض. ويمكن أخذ أمثلة من سهل الغرب رغم غناه الطبيعي والاستثمارات الكبرى التي وظفت بالقطاع السقوي.

ج - أرياف تتطور بسرعة قوية وتتوفر على مقومات وإمكانيات طبيعية وموارد بشرية. وينطبق الأمر على الأرياف المجاورة للمدن الكبرى كأحواز الدار البيضاء وضواحي العاصمة الرباط وتمازة التي ارتفع فيها ثمن العقار إلى مستوى تقارن فيه الأثمنة بنظيرتها في المدن. وتعتبر هذه الهوامش الشبه حضرية، احتياطا عقاريا سرعان ما تتوسع فيه المدن الكبيرة (صور من "عين اعتيق" و"مرس الخير" في ضواحي العاصمة الرباط - تمازة). وسبب ارتفاع ثمن الهكتار الواحد ليلبلغ مليار سنتيم، بجوار الرباط، هو المضاربة العقارية التي يقوم بها الأثرياء الجدد، من سماسرة يتحينون الفرصة، وبعض الأسر التي كانت فقيرة، وأصبحت تملك

ثروة في فترة وجيزة، مستفيدة من توسيع المدار الحضري ليشمل أراضي تنلها في هوامش المدينة. وقد تداخلت عدة عوامل، منها تحالف طبيعي بين بعض ذوي المال والسلطة والمنتخبين بالجماعات الترابية لتلهب أثمان العقار بجوار هوامش المدن.

ولكن، لا بد من الإشارة إلى أن أوضاع هذه الأرياف، تختلف باختلاف الفئات التي تقطنها. ذلك، أن هناك أحزمة للفقر تنتشر في مثل هذه الضواحي، كدواوير ضواحي تمازة، نتيجة هجرة الفقر نحو تمازة وضواحيها (كرزازي وأكومي، 2004). كما قد تضم وحدات صناعية ومحلات للخبز ووحدات صناعية رحلت من أحياء المدينة إلى هوامشها (وحدات صناعة مواد البناء، وصناعة حبال الطائرات مثلا).

2- الهشاشة والفقر يعمان عالم الأرياف وينعكسان سلبا على المدن

بلغ عدد سكان البادية، (وفق إحصاء العام للسكان والسكنى 2014) 13.4 مليون نسمة من مجموع 33.8 مليون نسمة كساكنة قانونية للمغرب⁽²⁾، وتمثل نسبة 39.7% (أي أن 4 من 10 مغاربة يقطنون الأرياف). ولكن هذا العالم القروي، عموما، تسوده الهشاشة ويعمه الفقر أكثر من العالم الحضري؛ بحيث أن 80% من الساكنة المغربية الفقيرة و 64% ممن تعاني من الهشاشة تقطن الأرياف⁽³⁾. ولذا، فإن البحث عن فرص عمل وأسباب اقتصادية أخرى أو اجتماعية كالتعليم والصحة، واكتساب حرفة أو تكوين خارج الفلاحة، يعتبر العامل الحاسم بالنسبة لرب الأسرة أو الشاب القروي لهجرة الأرياف. ومن هنا وجب مراعاة ما تعرفه الأرياف المغربية من خصائص، رغم تطور الوعي الاجتماعي والمجتمعي النوعي المواكب للتطورات العالمية المتسارعة (العولمة) والانفتاح على الخارج، خاصة أوروبا

(2) HCP. RGPH 2014

(3) حسب تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تحت عنوان "تنمية العالم القروي: التحديات والآفاق"، وردت أرقام توضح بأن هذا العالم يظل جد متخلف عن الحواضر؛ إذ أن 75% من وفيات الأمهات أثناء الحمل تسجل في العالم القروي. كما أن ثلث الساكنة القروية فقط تستفيد من التغطية الطبية و أقل من النصف تستفيد من نظام "راميد". حسب نتائج التقرير التي قدمت للصحافة بالرباط يوم 26 يناير 2017 (جريدة "أخبار اليوم" ليوم 27 يناير 2017؛ عدد 2198).

وأمریکا (الهجرة الدولية). ولكن يلاحظ الباحثون في موضوع الهجرة الريفية بأن تيار الهجرة الريفية نحو المدن يتقوى كلما عم الجفاف بالبادية المغربية وتراجعت فرص الشغل بها (8.5% من الساكنة النشيطة عاطلة عن العمل، سنة 2014). فيتم رحيل أرباب الأسر في أوقات الشدة بصفة نهائية رفقة أسرهم إلى المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى والاستقرار بها أو بهوامشها؛ مما يجعل التطورات اللاحقة تزيد من تعميق المشاكل في الأحياء الهامشية والفقيرة بالحوضر، مع شبه إفراغ للدواوير، يستتبعه إهمال للمنشآت الاقتصادية والمعمار والتراث الرمزي والمادي واللامادي، مما يضر بالبيئة المشيدة بالأرياف التي تتعرض للتدهور، وبضياع الموروث الثقافي والفني والتاريخي (الأدوات الفلاحية والمهارات والدرايات المحلية والمآثر التاريخية والفلكلور المحلي) (كرزاي، 2003؛ المالكى، 2014)،⁽⁴⁾.

إن النزوح القروي كان نتيجة لنمط الإنتاج والعيش لمعظم الساكنة على القطاع الفلاحي الغير قادر لوحده على استيعاب كل اليد العاملة التي بلغت سن العمل بالأرياف المغربية؛ خاصة وأن زراعة الحبوب تغطي معظم المساحات الزراعية التي تبلغ في مجملها 9 ملايين هكتار. مع تسجيل تقلص لنشاط تربية الماشية، نتيجة انحسار مساحات المراعي الطبيعية عما كانت عليه سابقا، نظرا للتطورات التي عرفتها الأرياف في العقود الثلاث الأخيرة، من توسع للمدن على حساب الأراضي الفلاحية ("السواني" بضواحي سلا، "الجنانات" بأحواز وجدة)، وانحسار في الغطاء النباتي وتراجع للمساحات المخصصة للرعي.

ثم إن المهاجر الوافد على المدينة يحتاج إلى عمل وسكن لائق، وخدمات صحية وتربوية وفنية لا يجدها غالبا في الدوار، وحتى في المركز القروي الذي يقطنه؛ مما يخلق حالة احتقان اجتماعي واضطرابات في في أماكن استقراره بأحياء المدن.

(4) ملاحظات في الميدان بجماعات قروية بالأطلس الكبير الغربي في إطار مجموعة البحث حول الأرياف 2010 - 2013 (حالة دوار أزرو جوار تخناوت) - أو بأرياف السفح الجنوبي لجبال بني يزناسن (جماعات بني منكوش، بني وريمش، بني درار...).

3 - التجربة المغربية في ميدان "التنمية القروية"

تميزت تجربة المغرب في ميدان التنمية الريفية بما أطلق عليه منذ منتصف الستينيات بـ "سياسة السدود" التي تم فيها توظيف أهم الاستثمارات العمومية في القطاعات المسقية، عبر بناء منشآت لتعبئة الموارد المائية المتاحة، من سدود وقنوات السقي وما ارتبط بها من معدات لتوسيع نطاق الزراعات المسقية، عززت بتقديم المساعدات والامتيازات التي حظي بها القطاع؛ من إعفاءات ضريبية على الأرض، وتسهيلات بنكية بفوائد منخفضة عبر القرض الفلاحي، وإعفاءات جمركية عند استيراد المعدات الفلاحية، استفاد منها عمليا، كبار الفلاحين. في المقابل، حدث نوع من التهميش للقطاع البوري، استمر لمدة عقود من الزمن إلى مطلع الثمانينيات. لكن من إيجابيات التجربة أنها أعطت الأولوية لتحقيق الأمن الغذائي (الزراعات السكرية، تربية الأبقار لألبانها ولحومها، الأرز، القمح الطري)، وتنمية المنتوجات الفلاحية الموجهة للتصدير أو التصنيع (الحوامض، البواكر). وعبأت الموارد المائية التي استفاد منها المغرب على مستوى السقي ومياه الشرب والصناعة وكذا إنتاج الطاقة المائية. وبذلك، أصبح للمغرب تجربة رائدة في ميدان تعبئة الماء، تستفيد بها دول إفريقية وعربية⁽⁵⁾.

أ- مفارقة في العالم القروي

تتميز الأرياف بثقل ديموغرافي ووسائل عيش بسيطة، مع ارتفاع متطلبات عيش الساكنة خاصة بعد إدخال الكهرباء والماء الشروب والتواصل مع العالم عبر وسائل الاتصال والانترنت. فلا يزال 4 أشخاص من 10 يقطنون في الأرياف؛ أي ما يناهز 134 مليون نسمة، من سكان المغرب. وتشتغل معظم الساكنة القروية في القطاع الفلاحي (نمط الرعي - زراعي)، على مساحة تقدر بـ 9 ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، معظمها زراعات حولية. مع تسجيل ضيق مساحة الاستغلاليات الزراعية، معدل الواحدة منها أقل 5 هكتارات؛ وهذا لا

(5) في هذا الإطار تم التوقيع على مئات الاتفاقيات في ميدان التعاون الاقتصادي والعلمي والتبادل الثقافي والتنسيق السياسي في المواقف بين المغرب وهذه الدول، والذي من شأنه تقوية علاقات دول جنوب-جنوب، (رابع-رابع)؛ بحيث تستفيد شعوب إفريقيا من خبرات بلدانها ومواردها البشرية.

يكفي لعيش أفراد الأسرة الواحدة (5 نسمة). ورغم أن مساحة القطاع المسقي تبلغ 1.5 مليون هكتار، فإن الاستفادة متباينة حسب مستويات عيش الفلاحين؛ فلاحين كبار، متوسطين وصغار. لقد استفاد كبار الفلاحين من مياه السدود لعدة عقود، بدون أداء ضرائب تكلفة تجهيزات الري من السدود الممتدة إلى ضيعاتهم. وفي وضعية عدم اصلاح هذه الأوضاع، يظل سكان عالية الجبال متضررين ماديا، لكونهم لا يستفيدون من مياه السدود في العالية، ولو عبر التضامن بين ساكنة العالية الفقيرة وساكنة السافلة المستفيدة. وهناك عامل مرتبط بالبعد البيئي، حيث أن تدهور التربة من جهة، وسوء تدبير خصوبتها ينعكس سلبا على إنتاج ومردودية الفلاحين الصغار أساسا.

من أهم العواقب الناتجة، تعميق الهوة بين تنمية المدارات المسقية، التي استفادت من الاستثمارات العمومية الأساسية، وبين مناطق "البور" التي راكمت التخلف بدرجات متفاوتة. ويلاحظ تنافس قوي بين منتجات البور والمسقي. وتفاقم الفقر القروي بفعل ثقل النمو الديمغرافي خلال الستينيات والسبعينيات، وطابع المقاربة الاقتصادية على التدخلات العمومية، وإهمال الأبعاد الاجتماعية والبشرية. إذ يلاحظ بأن المنجزات في ميدان التنمية الفلاحية لم تواكب بإصلاح الهياكل العقارية، فتم إلحاق ضرر كبير بالموارد الطبيعية، ومنها خاصة، الماء والتربة والغابة. كما يسجل ضعف أداء التدبير المؤسسي والتأطير العمومي للفلاحين. وباتصال مع تفعيل برنامج التكوين الهيكلي مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، تم تراجع الدولة تدريجيا، عن دورها التقليدي كفاعل مباشر في التنمية. ولم يعد ممكنا لها التدخل بنفس الكثافة، خاصة في الميدان الفلاحي. وكان المتضرر الأكبر من ذلك، هو الفلاح الصغير الذي يلقي منافسة قوية حين تسويق إنتاجه، خاصة في حالة عدم توفره على وسائل نقل. ثم إن ثمن القمح المستورد، أرخص من ثمن القمح الذي ينتجه.

ب- الكلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية باهضة لساكنة الأرياف بضواحي وهوامش المدن

اضطرت فئات أسر فلاحية فقيرة، في فترات القحط والجفاف إلى بيع ما لديها من أراضي، على صغر مساحتها، لمغادرة الأرياف. وكان المتضرر الأول من هذا النزوح هو مكان المغادرة (البادية غالبا) بفقدان طاقة بشرية شابة وطموحة، ولكنها غير مؤهلة. كما تضررت البيئة الفلاحية والمشيدة المهجورة، بسبب غياب الصيانة والعناية بالمجال الفلاحي والطبيعي والاقتصادي المهجور (كرزازي موسى، 2003).

من نتائج هذه الأوضاع الجديدة ارتفاع الكلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي غدت مضاعفة في مكان الاستقرار الجديد "المدينة وضاحيتها وهوامش المدن الكبرى" مع ما يستتبعها من احتجاجات ومطالبات شعبية تهم السكن اللائق في الأحياء الهامشية والفقيرة، وفرص الشغل، والمقعد في المدرسة، والعلاج في المستوصف والمستشفى.... ويعني ذلك أن الحياة أصبحت مضطربة بسبب انعدام الأمن وقلة الشغل، وما ينجم عنها من انحرافات ومآسي عائلية ومجتمعية ومنها ظاهرة "التشرميل" والتطرف المولد للعنف، بارتباط مع انتشار المخدرات وجرائم القتل والاعتداءات والسرقة⁽⁶⁾ وفوضى الملاعب والشغب وترعرع خلايا الإرهاب التي تم تفكيك العشرات منها التي كان لها علاقة بما سمي ب"داعش" بالعراق وسوريا وليبيا....

(6) توسع ظاهرة الاعتداءات تحت التهديد بالسلاح الأبيض والسيوف في المدن، وخاصة على الإناث نظمت حملات على شبكات التواصل الاجتماعي تحت شعار "زيرو كريساج"، بعد شعار "زيرو ميكا"، 2016. كما أن شغب الملاعب وتكسير زجاج السيارات وكل ما يوجد في طريق الشباب المخدر بلعبة كرة القدم بعد انتهاء المباريات بين الفرق المغربية في المدن، يعتبر ترجمة لما يعانيه الشباب من بطالة وتهميش وفقير في المدن وضواحيها.

المحور الثاني: بعض التوجهات الأساسية لتهيئة وتنمية الأرياف⁽⁷⁾

1- مقاربات منهجية

أصبح مستقبل العالم القروي مرهونا بتنوع الأنشطة الاقتصادية وتنوع مصادر دخل الأسر. وغدت ضرورة التدخل ملحة لتهيئة وتطوير الأرياف وتحسين ظروف عيش ساكنتها في تفاعل وتكامل مع المدن المجاورة، للتخفيف من فاتورة الخسائر المضاعفة التي يؤديها المجتمع والدولة في الوسطين الحضري والقروي. وقد بينت التجارب بفعالية التدخلات عندما يحصل فيها تنسيق وتشاور وتشارك قبلي بين القطاع العام والخاص، في تفاعل مع المجتمع المدني وتناغم بين المنتخبين الواعين بالمسؤولية والسلطات المحلية؛ وعندما تحدد الأولويات وتختار المقاربات المنهجية وفق أوضاع الأرياف ومستواها الاقتصادي والاجتماعي في تنوعه وخصوصيته المحلية والمجتمعية.

وفي عصر العولمة أصبح الانفتاح العالمي عاديا. وقد ترجم في المغرب في عقد اتفاقيات دولية للتبادل الحر والتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، كشركاء تقليديين. وانفتاح قوي على إفريقيا جنوب الصحراء في العقد الأخير، عبر الاستثمار المالي والصناعي والتبادل التجاري، خاصة في بلدان غرب وشرق وجنوب القارة. وهذا ما يفسر الزيارات المتكررة للعاهل المغربي محمد السادس لدول إفريقيا ودول الخليج والصين وروسيا والهند منذ مطلع الألفية الثالثة. وعودة المغرب إلى المنظمة الإفريقية "الاتحاد الإفريقي" يوم 31 يناير 2017؛ فهي ترجمة حقيقية لهذا الوعي المتجدد بالانفتاح على إفريقيا. كما تم توطيد التعاون مع دول الخليج، وتنويع الشراكات والتعاون مع بلدان كروسيا ودول نامية صاعدة كالصين وكوريا الجنوبية والهند⁽⁸⁾.

(7) قمنا كباحث وعضو في جمعية "تنمية عالم الأرياف" بتهنيء أرضية للنقاش حول موضوع أوضاع الأرياف وسبل تنميتها، في إطار إعداد ملتقى حول الأرياف لم يعقد. ويتضمن المقال أفكارا من الأرضية غير المنشورة.

(8) تظهر دينامية جديدة للتعاون الاقتصادي مع عدة دول عبر تحرك المغرب في اتجاه جنوب - جنوب، مع دول عربية إفريقية وآسيوية، عبر تبادل الخبرات والتعاون الاقتصادي.

وإذا كان هذا الانفتاح يوفر فرصا حقيقية للبلد واحتكاكا بتجارب دولية مفيدة يمكن الاستفادة منها، إذا ما تم تدبير الأرياف بحكمة جيدة وعقلانية، فلا بد من توقع إكراهات كبيرة على اقتصاد البلاد بصفة عامة، واقتصاديات الأرياف بصفة خاصة، مرتبطة بضعف الصادرات وميل الميزان التجاري لصالح الدول الأقوى صناعيا. وقد بذل المغرب مجهودا كبيرا عندما وضعت وزارة الفلاحة والتنمية القروية استراتيجية 2020 للتنمية القروية؛ إذ أصبح البلد يتوفر على رؤية واضحة لما يتعين فعله من أجل انطلاق دينامية التنمية القروية خلال العقود الثلاثة المقبلة (إلى نهاية 2030). ولذا تستوجب بالضرورة العناية أولا، بالغالبية الساحقة من سكان الأرياف، أي الفلاحين الصغار ومتوسطي الدخل، خاصة في إطار "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، و"مخطط المغرب الأخضر" الذي خصص الدعامة الثانية للفلاحة الصغيرة، التي يعيش عليها معظم سكان العالم القروي. ويضاف إلى ذلك ما خططت له الدولة في شراكة أحيانا مع بعض الدول الأجنبية (اليابان، إسبانيا، فرنسا، الصين الشعبية)، تمثل في برامج تنمية لتدارك الخصاص الذي يعاني منه العالم القروي، وفي مقدمتها البرنامج الشمولي للكهربة القروية وبرنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب، البرنامج الوطني للطرق القروية وحل مشكل التطهير الصحي... وتشجيع الأسر القروية، ومنها المرأة الريفية، على رفع دخلها عبر الأنشطة المدرة للدخل، والاستفادة من التأطير لاكتساب مهارات وتجارب في إطار العمل التعاوني والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بارتباط مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وإذا كان العالم القروي قد حقق عدة مكاسب في ميدان البنيات التحتية الأساسية، فلا يزال سكان بعض الدواوير كجزر في البوادي النائية المتضرسة يجدون صعوبة في التزود بالماء الشروب والخدمات الصحية والتعليمية الجيدة. إن أهم المشاكل التي يعاني منها هذا العالم وتؤثر سلبيا على صحة الساكنة وعلى البيئة القروية بصفة عامة، هي إشكالية هشاشة البنيات التحتية كالقناطر والطرق لفك عزله خاصة في فصل الشتاء كما حدث سنة 2017 حينما حاصرت الثلوج مجموعة دواوير بأقاليم خنيفرة، وبولمان وأزال؛ فأصبحت ساكنتها في عزلة تامة عن

العالم، تحتاج إلى مساعدات عاجلة (مواد غذائية وأغطية وتوفير حطب التدفئة) ساهمت فيها مؤسسة محمد الخامس للتضامن وجمعيات المجتمع المدني.

إضافة إلى مسألة معالجة النفايات والصرف الصحي الذي يلوث مياه الأودية والبحار والفرشة المائية، وكذا انتشار الأمية. إن التباين شاسع بين العالمين الحضري والريفي، كما يتجلى في الجدولين (رقم 1 و 2) المنبثقين عن نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014. فرغم الجهود المبذولة في العقود الأخيرة لتجهيز العالم القروي، فإن الخصاص لا زال واضحا والتفاوت كبيرا بين الواسطين، خاصة في مرفق الصرف الصحي الذي لا تزيد نسبة السكان القرويين المستفيدين منه عن 2.9% مقابل 88% في الوسط الحضري. ونفس الشيء ينطبق على المستوى التعليمي، حيث الأمية تفتك بنصف الساكنة القروية، ونسبة الطلبة الجامعيين هزيلة مقارنة بالوسط الحضري.

جدول 1. المرافق الحيوية لعيش السكان (مقارنة بين الحواضر والأرياف)

المرفق العمومي	الوسط الحضري %	الوسط القروي %	معدل الواسطين %	ملاحظة
الماء	91.3	37.8	73	ثلثي الساكنة القروية غير مرتبطة بشبكة توزيع الماء الشروب
الكهرباء	95.2	84.6	91.6	
الصرف الصحي	88.2	2.9	56.9	خصاص كبير في هذا المرفق الحيوي للساكنة القروية (ضرر للصحة)

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014)

جدول 2: المستوى التعليمي بالمغرب: تفاوتات كبيرة بين الواسطين الحضري والريفي

المرفق العمومي	الوسط الحضري %	الوسط القروي %	معدل الواسطين %	ملاحظة
أمي	27.7	50.9	36.9	نصف الساكنة القروية أمي
تعليم أولي (روض..)	5.2	3.8	4.7	تغطية جد ضعيفة في الواسطين
ابتدائي	26.6	30.2	28	تغطية متوسطة
إعدادي	17.2	10	14.3	تغطية ضعيفة، لنقص التجهيزات في هذا المرفق في الأرياف
ثانوي (تأهيلي)	14.2	3.6	10	تغطية ضعيفة لنقص التجهيزات في هذا المرفق في الأرياف
عالي	9.2	1.5	6.1	نسبة جد ضعيفة من القرويين تلج رحاب الجامعة

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

لا شك أن تثبيت من اختار من سكان الأرياف البقاء في قراهم، مرتبط ارتباطا وثيقا بتوفير شروط العمل في أنشطة تكميلية للفلاحة، وأنشطة خارج القطاع الفلاحي. وهنا لا بد من التنبيه، إلى أن لكل فضاء في المغرب - المتنوع مجاليا وبشرياً، والغني بترائه الثقافي والحضاري - مؤهلات غير مستغلة، وإمكانات مهمة، وموارد بشرية معطلة أو مهددة؛ وجب لفت الانتباه إليها لمعالجتها واستغلالها. ولذا وجب مراعاة تنوع الفضاءات الريفية التي تتوزع بين المناطق الجبلية فالهضاب فالسهول، وبين مناطق رطبة ومطيرة وأخرى شبه جافة إلى جافة وقاحلة؛ وهذه الأخيرة هي المنتشرة أكثر، وتزداد مساحتها تفاقماً

مع التغير المناخي⁽⁹⁾. ويزيد في هذا التنوع اختلاف التقاليد والثقافات المحلية وحتى اللهجات أكانت أمازيغية أم عربية وحسانية. في هذا الصدد، فإن للجامعة والبحث العلمي دورا حاسما في توفير الدراسات المعالجة لإشكاليات الأرياف.

2- أهمية إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومخطط المغرب الأخضر

يمكن اعتبار إطلاق "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" و"مخطط المغرب الأخضر"، إلى حد ما، "تحولا نوعيا" في الأرياف المغربية. كما تعتبر المبادرة الوطنية التي انطلقت منذ 2005، مبدئيا، ووفق الأهداف التي خلقت من أجل بلوغها، نهجا جديدا في تدبير المسألة التنموية، يقوم على تعبئة كل الفاعلين في مواجهة الخصائص الاجتماعية. وتهدف تأهيلا اجتماعيا للمغرب عبر إعادة إدماج الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا في الدورة الاقتصادية والاجتماعية، في إطار مفهوم شامل للتنمية البشرية. وقد ساهمت إلى حد ما، في محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء، بخلق فرص للشغل وأنشطة مدرة للدخل خاصة بالنسبة للمرأة القروية (تربية النحل، والماعز، وخلق تعاونيات)، وتشجيع الفتاة القروية على التعليم، عبر توفير بعض الشروط لمتابعة دراستها بالإعدادية، كبناء دور الطالبات منها واحدة بمركز آسني، نواحي مراكش. وحسب تقييم كمي لحصيلة مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار محاربة الفقر والهشاشة (2005-2010)، بمناسبة الذكرى التاسعة لانطلاقتها، فقد بلغ عدد المشاريع المنجزة حوالي 22 ألف مشروع منها 3700 نشاط مدر للدخل، استفاد منها أزيد من مليونين ونصف نسمة، باستثمار بلغ 4 ملايين و 800 مليون درهم.

إجمالا، فإن حصيلة 11 سنة تتمثل في صرف أزيد من 37 مليار درهما؛ همت 42 ألف مشروع، منها 24 مليار درهم استثمرت من صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و24 مليار من الشراكات؛ مما يعنى بأن العمل في هذا

(9) راجع في هذا الصدد نتائج مؤتمر الأطراف بباريس دجنبر 2015 (COP 21) ووثائق مؤتمر الأطراف للتغير المناخي المنعقد بمراكش بالمغرب ما بين 7 و 18 نونبر 2016 (COP 22) ومدى الأخطار الناتجة عن سوء التدبير البيئي وكيف يمكن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من الغازات الدفينة والحفاظ على البيئة.

الورش الوطني، اشتركت في إنجازها قطاعات حكومية وجماعات ترابية وجمعيات تنموية⁽¹⁰⁾.

ولكن رغم الجهود المبذولة والنتائج الإيجابية من ناحية الكم، فلا بد من تسجيل استمرار الهشاشة في العالم القروي، حيث يوجد في المغرب حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط أربعة ملايين فقير متعدد الأبعاد، أكثر من 85 منهم % تقطن البادية (خريطة الفقر) نظرا لتراكم الخصائص خلال عدة عقود، من جهة، ومن جهة أخرى صعوبات مرتبطة بضمان استمرار المشاريع وعدم التزام بعض الشركاء بالتزاماتهم، وخلافات تقع بين مسيري الجمعيات فتعكس سلبيا على المشروع. كما تعاني المبادرة بعدة ثغرات مرتبطة بالحكمة في هذا الميدان، ومنها على سبيل المثال خضوع بعض الجمعيات للتبعية، وسماحها لجهات في مراكز السلطة التدخل في توجيهها لدعمها خلال الحسم في انتقاء تمويلها بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وفي عدة حالات أسندت مشاريع تنمية إلى جمعيات غير مؤهلة للحفاظ على الموارد الطبيعية؛ مما قلص من النتائج التي كانت متوقعة، وضعف ما تم إنجازها، مترجما في ضعف الانعكاسات الإيجابية على تحسن الأسر الريفية المعنية ببرامج المبادرة الوطنية. في هذا الصدد سجل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره اختلالات حول المبادرة الوطنية، فقد "طرح مسألة الانتقال الضروري من "ديمقراطية تمثيلية" إلى "ديمقراطية تشاركية" في اتخاذ القرار داخل أجهزة الحكامة المحلية؛ وأوصى في تقريره⁽¹¹⁾ "بإدماج مفهوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار منظور شامل للتنمية البشرية ودعم التقائية تفعيلها مع باقي البرامج الاجتماعية والقطاعية، ومأسسة أجهزة الحكامة المركزية، وتدعيم صلاحيات المرصد الوطني للتنمية

(10) راجع فحوى الاستجواب مع منسقة المبادرة الوطنية السيدة نديرة الكرماعي بمناسبة الذكرى 11 سنة على إطلاق "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" سنة 2005 لمحاربة الفقر والهشاشة من طرف عاهل البلاد محمد السادس (جريدة أخبار اليوم، ص. 5، عدد 1989، بتاريخ 23 ماي 2016)

(11) Avis du Conseil Economique, Social et Environnemental Saisine n° 2 / 2013, Initiative Nationale pour le Développement Humain : Analyse et recommandations, <http://www.ces.ma/Documents/PDF/Avis - INDH - VF.pdf> (Site web : www.cese.ma) ;

البشرية، وتعزيز آليات المسار التشاركي على المستوى الترابي، وإدماج برامج التنمية البشرية ضمن المخططات الجماعية للتنمية".

ولذا وجب الاستجابة لملاحظات المهتمين والمتابعين لبرامج المبادرة الوطنية، لتحقيق أهدافها، في إطار الحكامة والشفافية، والعبرة بالنتائج، والتي تتلخص في تحسين مستوى عيش الساكنة القروية على كل المستويات الاقتصادية والتربوية والتكوينية، وليس فقط تدوين أرقام كمية ضخمة من المشاريع التي لا تعكس دائما مستوى وواقع عيش ساكنة الأرياف. ذلك أن المفارقة الكبيرة، هو أنه رغم تقديم هذه الأرقام الرسمية من المشاريع التنموية المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فلا تزال 80 % من الساكنة القروية تعيش حالة الفقر.

كما يؤاخذ على مخطط المغرب الأخضر، عدة انتقادات، أهمها أنه جاء لخدمة كبار الفلاحين (الدعامة الأولى)؛ لكون معظم الإعانات الضخمة للتجهيزات (الري بالتنقيط) والقروض تستهلكها طبقة الفلاحين الكبار. لكن رغم ثغرات هذا المخطط، فقد غير "المشاهد الجغرافية" في العالم القروي، بفضل عمليات التشجير بأشجار الفواكه كاللوز والزيتون والخروب، مما ساهم في الحد من عوامل التعرية والحفاظ على التربة، ورفع من دخول الأسر الفلاحية. كما طور التقنيات وشجع ماديًا على توسيع العصرية الفلاحية. خصص الدعامة الثانية منه للفلاحة الصغيرة الموجهة لتطوير الفلاحة الصغيرة اعتمادا على ركائز اقتصاد اجتماعي تضامني. لكن تظل الدعامة الأولى التي خصصت للضيعات الكبرى ذات مساحات تبلغ آلاف هكتار (حوالي 3000 ضيعة) لتطوير فلاحة عصرية مربحة موجهة للتصدير لفائدة كبار الفلاحين والمستثمرين الأجانب.

المطلوب في الظروف الراهنة مراجعة قواعد المخطط بالتركيز على صغار الفلاحين وتنمية مداخلهم وخلق فرص الشغل في العالم القروي عبر تنويع اقتصاديته (الصناعة، السياحة والخدمات..)، والاهتمام بزراعة الحبوب وتربية الماشية واقتصاد الماء لضمان الأمن الغذائي. واعتماد مقاربات مندمجة تهتم قضايا التعليم بالعالم القروي بامتداداته ومرافقه الحيوية (المطعم المدرسي، والنقل

والطريق والتجهيزات الأساسية من كهرباء، وماء وتطهير صحي) وتحفيزات مادية ومعنوية لنساء ورجال التعليم.

ولاشك أن الدولة أصبحت واعية بأهمية العالم القروي الذي لا زال يعيش على اقتصاده 13.8 مليون نسمة. وتظل الفلاحة قطاعا حيويا يعتمد في معظمه على التساقطات المطرية. ثم إن نتائج السنة الفلاحية إن كانت مطيرة أو جافة، هي التي تحدد معدل النمو الاقتصادي بالبلاد، في غياب تصنيع للبلاد. في هذا الإطار يدخل تخصيص صندوق للتنمية القروية بمبلغ 50 مليار درهم لتطوير وإنعاش العالم القروي خلال سبع سنوات، مبدئيا، ابتداء من السنة المالية 2016. لكنه لم يفعل عمليا، إلا في مشروع قانون المالية 2018، حيث حددت الجهات الممولة وحجم المساهمة لكل قطاع حكومي (تعليم، صحة.. فلاحة) تنمية بشرية، ومجالس جهات. وهو مبلغ هام يمكن أن يساهم في ردم الهوة الفاصلة بينه وبين الوسط الحضري إذا أحسن استثمار الموارد المخصصة له، في إطار حكمة جدية ومراقبة صارمة من البرلمان والهيئات المختصة بالمراقبة والمتابعة والتقييم، ومنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، متى تم تفعيل وتطبيق قرارات هذا المجلس.

3- إمكانات متاحة في الجبال المغربية والواحات والهضاب

تتوفر إمكانات متاحة على مستوى التدبير والاستثمار في الجبال المغربية والواحات والهضاب عبر الاستثمار في المنتوجات المحلية وتطبيق حكمة التدبير. فنظرا لقوة الفلاحة العصرية بالدول الغنية الصناعية التي تحظى فلاحتها بدعم قوي للحفاظ على الأسعار حتى لا تنهار، فإن الفلاحة المغربية بصفة عامة، والفلاحة الصغيرة بصفة خاصة، في أعماق الأحواض والمدرجات الجبلية والواحات، يمكنها لتعويض ذلك، التركيز على جودة المنتج فيما أصبح يصطلح عليه بالفلاحة العضوية (البيو Bio)، والمنتوجات المحلية ذات القيمة الجيدة (12) (IGP) "علامة الجودة" كمنتوجات الرساتيق (Produits de terroir)؛ منها على

(12) Identification Géographique Protégée (IGP)

سبيل المثال، علامات الجودة المتداولة المرتبطة ببعض المنتجات الفلاحية الموطنة بمناطق فلاحية مغربية معروفة وطنيا ودوليا، كعنب دمنات، تمر المجهول بالواحات المغربية، عسل وزيت أركان سوس، جبن منطقة الشاون، وجوز الأطلس الكبير، تفاح ميدلت، والحمضيات الصغيرة المعروفة بـ "كلمونتين" بركان، وزعرور "لمزاح" حوض زكزل بجمال بني يزناسن، وصناعة تقليدية من مواد عضوية (زربية مرموشة، تحف خشبية مصنوعة من شجر أرز الأطلس المتوسط)، سياحة التضامن، والسياحة الجبلية بمنطقة توبقال (موسى المالكي وموسى كرزازي 2016، الجداوي محمد 2008).

على مستوى التدبير، يتم تنظيم الفلاحين الصغار في إطار تعاونيات (الحكامة، والتفتح على الأسواق). في هذا الإطار، تم تشجيع تأسيس تعاونيات فلاحية لتسويق المنتجات مباشرة لمؤسسات كبرى، (الأسواق التجارية الكبرى، الفنادق الفخمة، والأسواق العالمية...). وتشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للعمل على حماية الفلاحين وخاصة صغارهم، ومتوسطيهم من أخطار ظاهرة تعدد الوسطاء. ويمكن ذكر بعض الوسائل لحمايتهم مثل: إبرام عقود اتفاق والتزامات بين الطرفين، تبث عن تكثيف الإنتاج الزراعي بتنوعه واستثماره اقتصاديا. كما أن من شأن تشييد تجهيزات التبريد والخزن والنقل وتحويل المنتجات وتصبيرها عند الاقتضاء في عين المكان، أن يرفع من مردودية الفلاحين الصغار وقيمتهم من خطر ضياع الفاكهة أو المنتج، في حالة صعوبة تسويقه.

4 - التفكير في خلق دينامية جديدة في الوسط القروي

تعتبر المراكز القروية في غالب الأحوال مقرا للجماعات القروية، وبؤرا حيوية تحيط بها دواوير ومجالات ريفية تؤطرها وتقدم لساكنتها خدمات اقتصادية (سوق أسبوعي للتبادل التجاري) واجتماعية (إعدادية، ثانوية تأهيلية، دار الطالبة، مستوصف صحي..). وإدارية (وثائق الحالة المدنية)؛ ثم ما لهذه المراكز القروية نفسها من علاقات تجارية وتفاعلات اقتصادية. انطلاقا من ذلك، وجب القيام بتهيئة القرى ذات الحجم الديمغرافي الثقيل عبر خلق بنى تحتية تسمح لها

بالإقلاع الاقتصادي، وفي نفس الوقت تعزيزها بمستوطنات أخرى، بإعادة هيكلة وتأهيل مجموعة من "الدواوير الكبيرة" و"المراكز القروية الأخرى" لهيكلة المجال الريفي (كرزازي موسى، 2010)، وتثمين وإستثمار تراثها الثقافي والعماري وتطوير منتوجاتها السياحية. وتأهيل المرأة القروية وتثمين منتوجاتها في الصناعة التقليدية والفلاحية في إطار اقتصاد اجتماعي تضامني، وعبر محاربة الأمية في وسط الإناث، مع تعليم وتكوين الفتاة (مقال مشترك، 2013؛ ضياء حسن، 2016) (13).

ولخلق دينامية جيدة في الأرياف وجب تهيئة مجالات صناعية بالأرياف المغربية عبر تشجيع تأسيس المقاولات الصغرى والمتوسطة بالمجال الريفي قصد تنميته. الهدف هو التخفيف من الثقل الديمغرافي المتنامي بالمدن وضواحيها وهوامشها (أحواز وهوامش الدار البيضاء، الرباط، فاس...)، وهيكلية المجالات الريفية المحيطة بها كبؤرة للتنمية المحلية والاقتصادية والاجتماعية.

5 - مقارنة شمولية تربط الأرياف بعالم المدن في إطار الجهوية المتقدمة

أكدت التجارب ما بعد استقلال البلاد فشل المقاربات القطاعية والتدخلات المنفردة والموسمية لتنمية الأرياف المغربية. لذا تدعو الضرورة استخلاص النتائج من التجارب الفاشلة في الماضي، لتجنب الوقوع في نفس الأخطاء مستقبلا. من هنا يمكن التأكيد على أهمية العمل بالمقاربة الشمولية التشاركية في تكامل في الأدوار والوظائف، وفي تفاعل ناجع بين الوسطين الريفي والحضري. ونظرا لتباين المجالات، فمن النجاعة والعقلانية أن يتم التدخل حسب خصائص الجهات وخصوصياتها ومستوى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها العالم القروي.

(13) راجع المقال المشترك حول إعادة هيكلة دوار آرزو، إقليم تchant، منشور بمجلة جغرافية المغرب، (أشغال ندوة وطنية دجنبر 2013) (موسى المالكي، سناء سريفل، عبدالعالي فاتح وموسى كرزازي)؛ وضياء حسن، 2016، "الواقع الجديد للمرأة الريفية بأبي الجعد في ظل التحولات السيسومجالية المعاصرة".

يسعى إعداد التراب الوطني في جوهره إلى توزيع "عادل" للثروات والموارد البشرية لمعالجة الاختلالات الجهوية والتباينات الاجتماعية المضرة بتنمية البلاد؛ وهو ما يعني، تحقيق "عدالة" مجالية واجتماعية في كل أنحاء البلاد. ذلك أن سياسة تركيز القرارات في العاصمة لا يساعد على معالجة عدة قضايا اقتصادية واجتماعية كالشغل والتعليم والصحة والبيئة. ولا يسهل تقديم خدمات إدارية وغيرها للمواطنين محليا؛ بل يكرس البيروقراطية وصعوبة قضاء حاجيات المواطنين والمواطنين، ويعمل على تجميد مشاريع المقاولين؛ وهو ما يتنافى مع التحولات المجتمعية، ولا يتوافق مع أولويات الفاعلين المحليين والمستثمرين الأجانب.

فمن تحصيل الحاصل أن لكل جهة مؤهلات طبيعية وإمكانات وفرص وخصوصيات ثقافية، وموارد بشرية وجب استثمارها. من هنا تدعو الضرورة معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية في عين المكان، عبر سياسة القرب، وفق مقاربة ترايبية تجتهد في إشراك الفاعلين المحليين من قطاع خاص، ومجتمع مدني وباحثين في الجامعة (البحث العلمي والتطبيقي) وجماعات ترابية في تناغم مع السلطات المحلية.

فسياسة التهيئة وإعداد التراب تهدف تحقيق تنمية متوازنة بين كل جهات البلاد بأوساطها الحضرية والقروية. فهي تشكل سياسة إرادية تهدف تأمين التوازن الاجتماعي والمجالي والبيئي، غايتها تحقيق نمو اقتصادي ينعكس على نوعية حياة السكان ومعيشهم اليومي، مع رفع القدرة التنافسية لبعض المجالات التي عانت ردها من الزمن من التهميش، وفي مقدمتها الأرياف.

كما أن الجهوية المتقدمة التي شرع المغرب في تطبيقها وتطويرها وبنائها بالتدريج، تسعى في الحد الأدنى، من حيث المبدأ، إلى "توزيع" الثروات والتجهيزات والبرامج والمخططات التنموية وفق مختلف الجهات والأوساط، حضرية كانت أم قروية، في إطار ديمقراطي تضامني يضمن النجاعة الاقتصادية والعدالة الترابية والاجتماعية، عبر مقاربة تشاركية من مستوى اتخاذ القرار إلى

مستوى التنفيذ، مع المواكبة والتقييم والتقويم، كما هو الحال في بلدان سبقتنا في تجاربها الناجحة كالمانيا. وهذا يقتضي ديمقراطية سياسية واجتماعية واقتصادية تسهر عليها نخبة واعية منتخبة مؤمنة بالمشروع المجتمعي، تربط المسؤولية بالمحاسبة، وتقطع مع سياسة الريع والزبونية والمحسوبية والبيروقراطية التي لا تزال تنخر المجتمع المغربي، وتضر باقتصاده وبسمعة البلاد حيث تنفر المستثمرين الأجانب.

ب - شروط ضمان نجاح الجهوية المتقدمة

لضمان نجاح جهوية متقدمة أو موسعة وجب توفير حد أدنى من الشروط، في مقدمتها تأهيل الموارد البشرية وتحضير الوسائل المادية لتطبيق مخططات وبرامج التنمية في جهات البلاد، وأساسا في العالم القروي. وتفعيل بنود دستور 2011 الذي يعطي أهمية خاصة للجهة، بتوسيع اختصاصاتها، باعتبارها إطارا للتنمية. وهذا يقتضي إشراك الساكنة المحلية في اتخاذ وتنفيذ القرار وترسيخ حكمة جيدة في تدبير الشؤون المحلية عبر شفافية عمليات التدبير العمومي للشأن المحلي، وربط المسؤولية بالمحاسبة. ويمكن الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة عبر تخصيص ميزانية جهوية لكل جهة، في إطار تعاقدية بين المركز والجهة، ومنها التجربة الفرنسية، مع تتبع مستمر ومواكبة لتنفيذ البرامج والمخططات التنموية ومحاسبة المسؤولين عنها.

كما أن نجاح تجربة الجهوية التي انخرط في مسلسلها المغرب، يتطلب الانطلاق من مقاربة شمولية تشاركية تأخذ بعين الاعتبار في المقام الأول، التنسيق بين البرامج في إطار مخططات محكمة، والعمل المندمج بين مختلف القطاعات حول القضية الواحدة، في إطار إستراتيجية ورؤية واضحة وعمليات مندمجة؛ وهو ما يعتبر حجر الأساس، لإنجاح المشاريع التنموية المبرمجة في جهات البلاد. هذا يستدعي إعادة النظر في كثرة المؤسسات بدمج بعضها لتقليص عددها (المجلس الوطني للتهيئة المجالية، المجلس الأعلى للبيئة، المجلس الأعلى للماء والمناخ..)، نظرا لتداخل اختصاصاتها التي تتطلب الضبط، ولكلفتها المالية وهدر الموارد

البشرية بها، رغم ضعف مردوديتها في غالب الأحيان؛ وفق مقارنة ترابية في إطار إصلاح يأخذ بعين الاعتبار العدالة المجالية والاجتماعية⁽¹⁴⁾.

ج- حتى تكون "العاصمة الجهوية" قاطرة للتنمية، تفيد وتستفيد

يلاحظ الباحثون والمتخصصون في إعداد التراب بالمغرب بأن أوضاع عدد من "العواصم الجهوية" بالمغرب تبدو منفصلة عن خلفيتها، كما هو حال مدينة الرباط عاصمة جهة الرباط سلا - القنيطرة⁽¹⁵⁾، ومدن كبرى متروبولية كالدار البيضاء، والتي كان من المفروض فيها أن تشكل قاطرة لتنمية الجهات المتواجدة فيها. بل حتى المجالات المحيطة بها المتممة لجهات أخرى مجاورة لها، يمكنها الاستفادة من ريع قربها بتلك العواصم. غير أن الواقع مخالف لهذا التصور التنموي؛ إذ أنها تعيش هي نفسها عدة مشاكل تهم التدبير اليومي لقضايا الساكنة، مرتبطة بالأمن والبيئة والنقل والشغل والسكن. وتعاي معظمها من ضعف تطبيق حكمة جيدة تؤهلها لمعالجة مشاكلها وتفاعلها مع محيطها الخلفي كقاطرة للتنمية.

لكن يبدو أن التطورات الراهنة بالعاصمة الاقتصادية للمغرب، وخاصة بعد الانتخابات البلدية لسنة 2015 والتشريعية لسابع أكتوبر 2016، قد تعرف قفزة نوعية، بعد حيازتها كمدينة أفريقية على "العلامة الترابية" لتمييزها جهويا ووطنيا ودوليا بخدماتها الرفيعة ("نحن الدار البيضاء"، We Casablanca)⁽¹⁶⁾.

(14) جريدة "بيان اليوم" عدد 7206 ملحق خاص، ليوم 18 أبريل 2014. راجع في هذا الصدد أيضا الوثائق المصادق عليها في المؤتمر، منشورات حزب التقدم والاشتراكية.

(15) على سبيل المثال، يظل إقليم الخميسات فقيرا ناقص التجهيزات العمومية، رغم كونه جزءا من جهة الرباط سلا القنيطرة أي في الجهة التي تحتضن العاصمة (راجع وثائق التصميم الجهوي لإعداد التراب بجهة الرباط سلا زمر زعير سابقا، المصادق عليها والتي اشتغلنا عليه كفريق عمل متعدد التخصصات خلال عدة سنوات).

(16) في منتصف أكتوبر 2016 حازت مدينة الدار البيضاء كعاصمة اقتصادية للبلاد و متروبولية كعاصمة لجهة الدار البيضاء - سطات على العلامة الترابية ("نحن الدار البيضاء" We Casablanca) لكونها عرفت تحولات كبرى إيجابية في معظمها، ولارتباطها بالمشاريع التي تنجزها عدة شركات وطنية ودولية تتخذ مقرا لها بهذه المدينة، وخاصة مع تنوع الشراكات والتعاون بين المغرب وإفريقيا ودول الخليج ودول آسيوية كالصين والهند، وروسيا.

على هذا الأساس، وبارتباط بإعداد التراب والجهوية المتقدمة، وجب رد الاعتبار لأقطاب التنمية، والتي هي في الأساس "المدن الكبرى" وخاصة "عواصم الجهات" التي عليها ريادة الجهات المتواجدة فيها، عبر التفاعل مع محيطها الجغرافي الخلفي الاقتصادي والاجتماعي (وأساسا العالم القروي والمراكز الحضرية الصغرى والمتوسطة). فتطبيق الجهوية بالمغرب يجب أن يتم في إطار الاندماج الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والمجالية، مع الأخذ بعين الاعتبار، بعد العولمة، عبر تواصل البلد والمجتمع والدولة عامة مع باقي شعوب وبلدان العالم. وهذا لا ينفي الاهتمام في نفس الوقت بما هو خصوصي وثقافي، دون السقوط في الشوفينية والتعصب القبلي أو المذهبي والعنصري والإقليمي؛ وهو ما يعني تحقيق المواطنة وانتشار قيم التسامح والتشبع بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا.

خلاصة عامة

بالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالعالم القروي، والتي قلصت من نسبة الفقر منذ مطلع الألفية الثالثة إلى اليوم 2017، فإن الأرياف المغربية، لا تزال تعاني الهشاشة والفقر والخصاص في الخدمات الاجتماعية. إن التطور المطلوب بها مرتبط بالإرادة السياسية أولا؛ وبالتربية والتكوين، وتأهيل الموارد البشرية، وفي مقدمتها الفتاة والمرأة القروية، وتشغيل الأطر المعطلة ثانيا؛ والاهتمام بالموارد الطبيعية واثمينها، عبر اتباع أسس التنمية المستدامة.

لذا، تدعو الضرورة القيام بمبادرات فتح أورش المعرفة بتعميم التعليم وتجويده من مستوى الابتدائي بالمدرسة العمومية إلى مستوى الجامعة، وتكوين وتأهيل الشباب بصفة عامة وبالأرياف، بصفة خاصة. ذلك أن أثر برامج ومشاريع التنمية القروية خلال العقد الماضي، رغم أهميتها، تظل بعيدة عن تحقيق تطلعات وحاجيات السكان القرويين ما دام 80% من الساكنة الفقيرة و60% منها تعيش الهشاشة، تقطن العالم القروي حاليا.

فالجهة المتقدمة كجماعة تربية أقرها الدستور (بمكوناتها الحضرية والقروية)، مجال يسير ويدبر، وفيه يتم الإنتاج والاستهلاك والاتصال والتواصل. ولذا وجب بناؤه تدريجيا على أسس متينة بمشاركة كل الفاعلين. فهو مجال خاضع باستمرار للتهيئة والإعداد من أجل تطويره تريبا، وتحسين شروط وظروف عيش ونوعية الحياة لسكانته، عبر تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، عن طريق الاهتمام بالعمل التعاوني عبر تشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاقتصاد الأخضر، وتأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة.

لا شك أن توفر الإرادة السياسية للدولة ووعي المجتمع المغربي وضغطه هو الذي سيدفع في اتجاه إفراس نخب لها كفاءات عالية ونزاهة، تقطع مع سياسة الريع والزبونية والمحسوبية والبيروقراطية، خاصة في الأرياف؛ نخبة قادرة على تدبير المجال في إطار بلورة مشروع تنموي تشاركي في جهاتها، تستفيد منه كل الساكنة عبر مجالس منتخبة ديمقراطيا، لها حس وطني وتشعر برسالة تؤديها بإخلاص وأمانة، ووعي بأهمية البعد البيئي واستدامة الموارد وتحرير المرأة وريادة الجامعة كقطب تنموي للبحث والإبداع، وتعمل في مناخ شفاف وحكمة جيدة، وتخضع للمحاسبة الفعلية. إن للنخب المسيرة المنتخبة ديمقراطيا، وللمجتمع المدني التنموي والحقوق، والمسؤولين النزهاء في دواليب السلطة، لهم دورا أساسيا في تقدم الجهة ورقيتها وفي مقدمتها الأرياف.

والقدوة في تجارب دولية ناجحة كانت دولها ومجتمعاتها إلى عهد قريب متشابهة في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية مع دولتنا ومجتمعنا المغربي، وأصبحت اليوم، بفضل جديتها وتقدمها العلمي والتكنولوجي وإرادتها السياسية على مشارف العالم المتقدم؛ دول صاعدة ككوريا الجنوبية، الصين الشعبية، الهند، البرازيل، وماليزيا وأندونيسيا وتركيا. ويمكن لبلدنا الالتحاق بهذه الدول الصاعدة إذا انتصرت الإرادة السياسية الجماعية والنخبة الواعية على الأنانية الغارقة في التخلف لبعض الفئات الاجتماعية والأوساط التي تعودت على سياسة الريع وعرقلة تطبيق الدستور (خاصة دستور 2011) وعدم انخراطها جديا وعمليا إلى الآن، في بناء دولة الحق والقانون والتنمية المستدامة.

بييليوغرافيا

* * *

• موسى كرزازي، "تهيئة الأرياف وتنميتها في تكامل وتفاعل مع المدن، في إطار الجهوية المتقدمة بالمغرب"، عرض في ندوة العلوم الاجتماعية وديناميات التغيير والاستمرارية في المغرب، ندوة علمية متعددة التخصصات - جامعة الأخوين إفران، المغرب، 23 - 24 مايو، 2015 (نشرت المداخلات بجريدة "بيان اليوم" يوم الجمعة 16 دجنبر 2016، (خاص، الصفحتان 12 و 13).

• تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب : أبحاث وتدخلات، (تنسيق المختار الأكحل، عبد العالي فاتح، محمد حناز)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ومعهد الدراسات الإفريقية بجامعة محمد الخامس الرباط، والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير، 2016.

• فاتح عبد العالي، 2013، آليات وأشكال التوسع الحضري بتجارة وانعكاساته المجالية على الضاحية، أطروحة دكتوراه في الآداب، تخصص جغرافيا، جامعة محمد الخامس أكاد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، وحدة التكوين والبحث : "التنمية المحلية وتهيئة المجالات الريفية ببلدان المغرب العربي" (غير منشورة).

• موسى المالكى وموسى كرزازي، 2016، "تأمين المنتجات الجبلية بالمغرب: حالة رستاق غياغة بالأطلس الكبير الغربي"، ورد في تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات، (تنسيق المختار الأكحل، عبد العالي فاتح، محمد حناز)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ومعهد الدراسات الإفريقية بجامعة محمد الخامس الرباط، والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير.

• موسى المالكى، سناء سريفل، فاتح عبد العالي وموسى كرزازي، 2013، "المقاربة التشاركية أداة لتنمية الدوار بالمجالات الريفية المغربية، حالة دوار أزرو بدير الأطلس الكبير الغربي"، مجلة جغرافية المغرب، مجلد 28، عدد 1 - 2، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغربية.

• دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، (تنسيق موسى كرزازي والمختار الأكحل)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 113 جامعة محمد الخامس، الرباط، 2005، (400 ص. بالعربية والفرنسية).

• ضياء حسن، 2016، "الواقع الجديد للمرأة الريفية بأبي الجعد في ظل التحولات السيسومجالية المعاصرة"، ورد في تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب : أبحاث وتدخلات، (تنسيق المختار الأكحل، عبد العالي فاتح، محمد حناز)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ومعهد الدراسات



الإفريقية بجامعة محمد الخامس الرباط، والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير.

• مشاريع وثائق المؤتمر الوطني التاسع ومنها مشروع الوثيقة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحزب التقدم والاشتراكية/ بجريدة بيان اليوم عدد 7206 ملحق خاص، ليوم 18 أبريل 2014).

- Avis du Conseil Economique, Social et Environnemental Saisine n° 2 / 2013, Initiative Nationale pour le Développement Humain : Analyse et recommandations, <http://www.ces.ma/Documents/PDF/Avis-INDH-VF.pdf> (Site web : www.cese.ma).

- FATEH Abdelali et KERZAZI Moussa, " La multifonctionnalité de la banlieue de Rabat - Temara et le sort de l'activité agricole (Cas des communes Ain Atig et Mers El Kheir) ", In : Produits agricoles, touristiques et développement local (Cordonné par KERZAZI Moussa, AIT HAMZA Mohamed et EL ASSAAD Mohammed), Pub. ANAGEM, GREMR et CDDSR (UGI), 2011.

- JADAOUI Mohamed, Les zones de Montagne : approche de développement local (Cas des versants méridionaux du Haut Atlas Occidental), l'UFR : Développement local et aménagement de l'espace rural dans le Grand Maghreb. FLSH Rabat, UM5A, ; (Année 2008, Thèse de doctorat non publiée) HCP, RGPH 2014.

- JADAOUI Mohamed et Moussa KERZAZI, " Les produits de terroir : un levier du développement local en zone de montagne (cas des versants méridionaux du Haut Atlas Occidental) ". In : Produits agricoles, touristiques et développement local (Cordonné par KERZAZI Moussa, AIT HAMZA Mohamed et EL ASSAAD Mohammed), Pub. ANAGEM, GREMR et CDDSR (UGI), 2011.

- KERZAZI Moussa, " Les centres ruraux et petits centres urbains, outil de structuration de l'espace rural au Maroc", In (KERZAZI Moussa Coordinateur) : Urbanisation de la campagne au Maroc, Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Univ. Mohammed V, Rabat ; Série : Colloques et séminaires n° 162; 2010.

- KERZAZI Moussa, 2003, Migration rurale et développement au Maroc ; Publication de la fac. Lettr. et des Sciences Humaines, Univ. Mohammed V - Agdal, Rabat ; Série Thèses et mémoires, N° 55 (500p.).

- Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et des Pêches Maritimes, Stratégie 2020 de développement rural (Document de référence 1999), Conseil Général du Développement Agricole.

• صور معبرة عن أرياف المغرب العميق (نماذج من الأطلس الكبير الغربي: الجماعة القروية أنكال، وأرياف آسني..وتاحناوت)

• صور تمثل الأرياف في المغرب العميق (مشاهد من جماعة أنوكال بإقليم الحوز جوار أمزميز، وتاحناوت) (ومشاهد من هوامش مجاورة لتجارة والرباط العاصمة (جماعة عين عتيق)

المنظور الشيماتي في خطاب الطفولة: "حكايات المداد" لعبده خال، "دراسة تطبيقية"

منال بنت صالح المحمدي
كلية الآداب، جامعة الأميرة نورة، السعودية

تقديم

لأدب الطفل خصوصية تميزه عن الأدب الموجه للكبار، لذا يحار المرء كيف له أن يدرسه، ومن أي المداخل يتأتى له، وهل الأدوات النقدية التي نطبقها على أدب الكبار ذات نفع وجدوى من تطبيقها على أدب الطفولة؟ "أليس من مهمات الناقد الأدبي الذي يتصدى لأدب الطفل بالتحليل أن يوصل هذه الغاية الجمالية الإنسانية الرفيعة، وأن يدفع عن ضرورتها في تكوين الطفل الإنسان قبل كل شيء؟"

إن منبع تلك التساؤلات متأً من أن أدب الطفولة لا يختلف عن أدب الكبار سوى جهة التلقي، كذلك من جهة نوع المخيال الذي يستخدمه الكاتب - وهو من خيال الكبار - في بناء جسور التواصل العاطفي والمعرفي بين عالمه هو وعالم الطفل، ونوع المعجم التصوري والإدراكي الذي يتعامل معه في صياغة التيمات المتلائمة وإدراك الطفل للعوالم المختلفة، أي ينبغي أن يكون ذا معرفة عميقة واسعة بخصائص تلقي الطفل وردود أفعاله؛ لأن الأطفال جمهور له سماته العقلية وقدراته النفسية والوجدانية التي تفرق عن الكبار، وعليه

